رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٢٤ / ١١ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ١٢ / ٣ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٥

مرتكزات الاستراتيجية الأمريكية في بيئة الصراع: أوكرانيا أنموذجاً

Pillars of American Strategy in a Conflict Environment: Ukraine as a Model

الباحثة: دعاء حسين علي أ. د. قاسم محمد عبد علي

Doaa Hussein Ali Prof. Dr. Qasim Mohammed Abdul Ali

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

Al-Nahrain University / College of Political Science

Dr.qasimabd@nahrainuniv.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

في عالم مليء بالتوترات والصراعات، تبرز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى تسعى إلى الحفاظ على مصالحها الوطنية وتعزيز الأمن العالمي، حيث تلعب الاستراتيجيات التي تتبناها الولايات المتحدة دورًا محوريًا في تشكيل ملامح الصراعات الإقليمية والدولية، كما هو الحال في النزاع الأوكراني، تعتبر أوكرانيا نموذجاً بارزاً لفهم الاستراتيجية الأمريكية في مواجهة الصراعات المعقدة، تركز الاستراتيجية الأمريكية على مجموعة من المرتكزات التي تهدف إلى تعزيز الأمن القومي والمصالح الأمريكية في المنطقة، تعكس هذه المرتكزات كيفية تعامل الولايات المتحدة مع التحديات الجيوسياسية في أوكرانيا، وتوضح استراتيجيتها في الحفاظ على نفوذها ومصالحها في سياق صراع معقد.

الكلمات المفتاحية: "المرتكزات الاستراتيجية"، "بيئة الصراع"، "الأزمة الاوكرانية"، "الأهداف الأمريكية" ،" مقومات القوة"

Abstract

In a world full of tensions and conflicts, the United States of America emerges as a superpower seeking to preserve its national interests and enhance global security, as the strategies adopted by the United States play a pivotal role in shaping the features of regional and international conflicts, as is the case in the Ukrainian conflict, Ukraine is a prominent model for understanding the American strategy in, Confronting complex conflicts. The American strategy focuses on a set of pillars that aim to enhance national security and American interests in the region, These pillars reflect how the United States deals with geopolitical challenges in Ukraine, and clarify its strategy for maintaining its influence and interests in the context of a complex conflict,

Keywords: "strategic foundations", "conflict environment", "Ukrainian crisis", "American objectives", "components of power"

المقدمة

ان عملية تحليل وفهم المرتكزات الأساسية للاستراتيجية الأمريكية في بيئة الصراع، والكشف عن أبرز التوجهات والأولويات التي تحكم هذه الاستراتيجية يتم ذلك من خلال استعراض أهم العناصر المكونة لهذه الاستراتيجية، بما في ذلك الحفاظ على التفوق العسكري، تعزيز الحلفاء والشراكات الاستراتيجية، المرونة والاستجابة السريعة، والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة، إن دراسة هذا الموضوع له أهمية بالغة في فهم ديناميكيات السياسة الخارجية الأمريكية ومساراتها المستقبلية، وانعكاساتها على التوازنات الإقليمية والدولية، تعتبر أوكرانيا من المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية البالغة بالنسبة للمصالح الأمريكية في أوروبا الشرقية، منذ استقلال أوكرانيا عن الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١، سعت الولايات المتحدة الامريكية إلى تعزيز علاقاتها مع هذا البلد وزيادة نفوذها فيه من خلال سياسات عدة، حيث تنظر الولايات المتحدة الامريكية إلى أوكرانيا على أنها دولة ذات موقع جيوسياسي

استراتيجي هام في منطقة أوروبا الشرقية، فهي تشكل حاجزًا أمام النفوذ الروسي في المنطقة، كما تتمتع أوكرانيا بموارد اقتصادية وطاقية كبيرة، إلى جانب قدرات عسكرية نسبية تجعلها في نظر الولايات المتحدة الامريكية دولة ذات ثقل إقليمي، تهدف الولايات المتحدة الامريكية من خلال استراتيجيتها في أوكرانيا تعزيز النفوذ الأمريكي في المنطقة على حساب النفوذ الروسي.

أهمية البحث: تعتبر دراسة مرتكزات الاستراتيجية الأمريكية في بيئة الصراع ضرورية لفهم كيفية تأثير السياسات الأمريكية على الديناميكيات الجيوسياسية العالمية.

اشكالية البحث: يتمحور هذا البحث حول اشكالية مفادها ما هي المرتكزات الاستراتيجية الأمريكية في الصراع الأوكراني؟ ، و كيف تتناغم الأهداف الأمريكية في أوكرانيا مع المرتكزات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها تتخذ الولايات المتحدة من أوكرانيا بيئة استراتيجية لتحقيق مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية من خلال مواجهة النفوذ الروسي عبر تعزيز التحالفات و الشراكات و دعم الحلفاء وتوسيع حلف الناتو .

هيكلية البحث: يشتمل البحث على ثلاثة مطالب، يتناول المطلب الأول مرتكزات الاستراتيجية الامريكية في بيئة الصراع، اما المطلب الثاني مقومات القوة والمكانة لأوكرانيا وفق المدرك الأمريكي ، و المطلب الثالث اهداف الاستراتيجية الامريكية في أوكرانيا.

المطلب الأول: مرتكزات الاستراتيجية الامريكية في بيئة الصراع

تتبنى الولايات المتحدة الامريكية مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات و الأدوات للتعامل مع هذه المناطق، ، بناء على ذلك سيتم تقسيم هذا المطلب الى ثلاثة مرتكزات رئيسية كالاتي:

اولاً: المرتكزات السياسية للاستراتيجية الامريكية

ان المرتكزات السياسية الأساسية للاستراتيجية الأمريكية تنطلق من هدف رئيسي وهو الحفاظ على مكانتها كقوة عالمية رائدة وتعزيز هيمنتها على النظام الدولي، هذا الهدف الاستراتيجي يتجسد في ثلاثة محاور سياسية رئيسية:

١- المحافظة على القيادة العالمية والهيمنة على النظام الدولي

تعد الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأكثر نشاطاً على الصعيد الدولي، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تمارس دور المهيمن، الدور الذي لم يأتي من فراغ بل هو نتيجة افضت إليها المنزلة والمكانة التي تحوزها الولايات المتحدة الامريكية، والتي افضت في المحصلة النهائية إلى تصريف الدور الأمريكي إلى الخارج وبمستواه الاستراتيجي الشامل لمختلف الأصعدة[١] ، الولايات المتحدة الأمريكية في ظل هيمنتها تسعى دوما الى فرض نفوذها على النظام الدولي وذلك بفرض نفوذها على معظم المؤسسات والمنظمات الدولية بما يحقق لها سيطرة سياسية دولية هدفها الحفاظ على القطبية الاحادية الأمريكية وذلك عن طريق منع ظهور أي قوى عالمية منافسة

لها[٢] ، بالرغم من أن هناك بعض القوى العالمية التي لم تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة على قراراتها السياسية إلا أن تلك القوى لا زالت تعاني من ضغط الولايات المتحدة الأمريكية عليها عبر العديد من المنظمات السياسية والاقتصادية لإخضاعها إلى عالم الهيمنة [٣]، حيث تسعى الدول التي تبلغ الهيمنة الإقليمية إلى منع ظهور قوى عظمى في المناطق الأخرى، بمعنى أن الدول ذات المهيمنة الإقليمية لا تقبل بوجود منافس لها في المناطق الأخرى ولهذا السبب لعبت الولايات المتحدة الامريكية دوراً في منع اليابان الإمبراطورية وألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي من تعظيم تفوقهم الإقليمي لأنها تخشى من أن تصبح القوى المنافسة التي تسيطر على مناطق أخرى خصما قويا يستطيع أن يسبب مشكلات لها[٤] ، إن تربع الولايات المتحدة الأمريكية على قمة الهرم السياسي الدولي وقدرتها على كبح أي سياسات تتعارض مع مصالحها تمنحها مرونة الحركة والتكيف في توزيع مكونات القوة ()[٥]

لقد تبنى الأمريكيون نهجاً براغماتياً في الحياة السياسية فالسياسة ليست إلا صراع على المصالح[٦] ، إن المتتبع لمسيرة السياسة الأمريكية واستراتيجياتها يجد أنها تتحدد لأمرين هما القوة المتنامية بإطراد ومصالح توسع الإمبراطورية، وقد تراوحت السياسة الخارجية الأمريكية بين مبدئيا هما مبدأ القوة الروزفلتي(سياسة العصا الغليظة)السياسة التي بررت حق الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة دور الشرطي، ومبدا القيم الأمريكية الويلسوني(اعادة تشكيل العالم على صورة أمريكا) أي ضرورة ان تتأثر الأمم الأخرى بالقيم الأمريكية من خلال منظومة كونية، هناك تناقض سطحي بينهما ولا يوجد خلاف على الهدف الاستراتيجي البعيد إلا وهو السيادة الأمريكية الكونية[٧] .

٢-تعزيز التحالفات والشراكات التي تدعم الدور القيادي للولايات المتحدة الامريكية

إن سعي السياسة الأمريكية نحو فرض هيمنتها يتم عن طريق كبح جميع القوى التي تمثل تهديدا مستقبلياً لمكانتها العالمية، فقد اتخذت مجموعة واسعة من الأساليب الاستراتيجية، تختلف هذه الأساليب باختلاف طبيعة العدو و مستوى التهديد الذي يمثله، لكن جميع هذه الأساليب مثلت حزمة متناسقة تشترك في الهدف وهو الهيمنة برغم الاختلاف في تكتيك الفعل الاستراتيجي، بعضها لم يفارقها كأسلوب دعم في تنفيذ أهداف استراتيجيتها مثلا عن ذلك أسلوب التحالف[٨] ، إن تطور الأحلاف أو زوالها يرتبط فيما يتعلق به الحلف من تغيرات أو آثار، إن الفاعل الأساسي هنا هي الدولة السائدة في الحلف إذا تأملنا في تطورات الأحلاف كحلف شمال الأطلسي أو حلف وارسو أو الحلف المركزي في السنين المتتالية لوجدنا تغيرات مهمة فيها إذا لم يكن في الشكل الرسمي في العضوية ففي درجة التزام الأعضاء بعضها على الأقل مثال ذلك موقف فرنسا من حلف شمال الأطلسي منذ أيام الجنرال شارل ديغول وموقف اليونان منه فيما بعد[٩] .

بعد هجمات ١١ سبتمبر/ايلول ٢٠٠١ ، تحركت الادارة الأمريكية في اتجاهها الأول وهو تشكيل تحالف دولي ضد الإرهاب وقياداته استنادا إلى قاعدة مفادها "من ليس معنا فهو ضدنا" اما الاتجاه الثاني فهو توفير غطاء من الشرعية الدولية لحملتها ضد الإرهاب وقد تمثل ذلك في قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ الصادر في ٢٨ أيلول

٢٠٠١ حيث قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع هذا القرار وأقرأه المجلس بالإجماع[١٠] ، أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الوحيدة التي تملك مصالح الالتزامات وقادرة على تشكيل وإعادة صياغة التوازنات الإقليمية المختلفة فهي تمارس دور المتزن العالمي للتوازنات الإقليمية و تتعامل مع كل إقليم على انفراد وتضمن وجود ضبط عام في حركاته، ان تفاعلات الولايات المتحدة الأمريكية لا تعني بالتوازنات والقوة الدولية إلا بقدر تعلق الأمر بمصالحها فالتوازن يوفر لها مجالا دولياً للحركة، ان اتساع الفارق في مكونات قوتها عما يملكه غيرها جعل لها امكانيات لتشكيل تحالفات أو مناطق نفود و إمكانية للتدخل في شؤون دول أخرى أو حتى تحيد أطراف أخرى[١١] ، يرى انصار مدرسة توازن القوى أن الأحلاف هي عنصر من عناصر الاستقرار الدولي لأن الأحلاف تزيد من التوازن بين الكتل الدولية بتحديدها الرسمي لالتزامات أعضاء الحلف، ويضرب أنصار هذا الاتجاه مثلا بنظام الأحلاف الذي نظمه المستشار الألماني أوتو إدوارد ليوبولد فون بسمارك في شكل سلسلة من المعاهدات الثنائية مع روسيا والنمسا ، المجر ، وإيطاليا والذي نجح في خلق جو من الاستقرار السياسي في اوروبا [١٢] ، أرادت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال دبلوماسية التحالفات ضمان الانفراد الأمريكي على النظام العالمي، أذ رأت الولايات المتحدة الأمريكية في قضية مكافحة الإرهاب وتحويلها إلى قضية دولية المسوغ المهم الذي ستفرض عن طريقة هيمنتها على العالم عن طريق خلق أدراك أمريكي _ غربي مشترك بضرورة التحالف تحت قيادة أمريكية، وذلك بوصفها أول الدول التي تعرضت للهجمات الإرهابية[١٣] ، إن مفهوم الإرهاب يكاد لم يذكر في الأوساط الأمريكية قبل سبتمبر ٢٠٠١ ، فقد عاد الاستراتيجيون الأمريكيون حساباتهم وجعلو من مكافحة الإرهاب محور سياستهم الأمنية وعلى رأسه أولوياتهم فقد خضعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال قياداتها لتحالف دولي طويلة ضد الإرهاب بدأ بأفغانستان ثم العراق لضرب كل الدول التي تقوي الإرهاب حيث أصبحت الحرب على الإرهاب أحد المكونات الرئيسية للاستراتيجية الأمريكية[١٤] ، فهي عدت أحداث ١١ سبتمبر/أيلول عام ٢٠٠١ , خرقا أمنيا تعرض له الأمن القومي الأمريكي، فكانت أولى انطلاقات الحرب على الإرهاب هي الحرب على أفغانستان في العام ٢٠٠١ ، إلا ان ما يخص الشرق الأوسط هو التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق في عام ٢٠٠٣ ، فضلاً عن أن منطقة الشرق الأوسط نتيجة للتغيرات التي شهدتها من الحرب على العراق , وعمليات التغيير في المنطقة العربية(ثورات الربيع العربي), شهدت قيام تحالف دولي معاصر لمكافحة الإرهاب , وهو ما تمثل بالتحالف الدولي ضد تنظيم داعش الإرهابي في كل من العراق وسوريا في العام ٢٠١٤ , فاتخذت الولايات المتحدة الأمريكية من التحالفات الدولية وسيلة لتحقيق مصالحها[١٥]

٣-نشر القيم الديمقراطية والليبرالية على الصعيد الدولي

ان السياسة الخارجية الاميركية بعد احداث ١١ أيلول ٢٠٠١ جمعت بين المدرسة الجاكسونية(نسبة إلى الرئيس اندرو جاكسون١٨٢٩-١٨٣٧) وشعارها قول ملك آرثر الشهير "البديل الوحيد للنصر هو النصر "، و المدرسة الولسونية(نسبة إلى الرئيس ودرو ولسون ١٩١٣-١٩٢١) وتمثل هذه المدرسة تقليدا أمريكياً وهو نشر القيم الأمريكية في العالم وخصوصا الديمقراطية باعتبارها رسالة الولايات المتحدة الأمريكية وهي في الوقت عينا الضمان الأساسي لأمنها وسلامتها[١٦]

يرى بريجنسكي إن الولايات المتحدة الأمريكية هي المدافع الوحيد عن الديمقراطية في وجه الشمولية وهذا ما يؤكده كولن بقول "نحن الآن القوة الأعظم ، نحن الآن اللاعب الرئيسي على المسرح الدولي ، وكل ما يجب علينا فعله ان نفكر فيه هو مسؤولياتنا عن العالم بأسرع ومصالحنا التي تشمل هذا العالم كله" [١٧] ، يدعم انصار الاحادية القطبية تطوير عمليات العولمة في القرن الحادي والعشرين وتوسيع الديمقراطية وعمليات الأسواق العابرة القومية التي تضعف من أهمية الحدود القومية كما سوف تسهل من مهمة أمريكا، أن زعامة الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تجد قبولا من المجتمع الدولي إذا ما بدأت هذه الزعامة غير عدوانية و ودودة ، فلقد ركز الأمريكيون جهودهم على نحو مكثف لوضع نظريات تؤكد أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها بعضا، حيث اتفق الخبراء الأمريكيون على أبراز موضوع التبعية المتبادلة مؤكدين إن العالم الذي يسود فيه مبدأ التبعية المتبادلة يصبح الصراع على مكانة الزعامة فيه أمرا ببساطة غير ممكن [١٨] ، إن تقرير مجلس الأمن القومي عام ١٩٩٦تحدث عن استراتيجية أمريكا لنشر الديمقراطية في العالم " إن تعزيز الديمقراطية لا يتفق مع مثلنا فقط ، وإنما هو يدعم مصالحنا، وبمقدار ما يزداد انتشار الديمقراطية والتحرر السياسي والاقتصادي في العالم، وخصوصا البلدان الاستراتيجية بالنسبة لنا بمقدار ما يترسخ أمن بلادنا وتزداد فرص النمو والتقدم أمام شعبنا"[١٩] ، على رغم أن الخطاب السياسي الأمريكي هو خطاب ليبرالي يشيد بالديمقراطية ويبشر بها ويؤكد على دور المؤسسات الدولية والمصالح المشتركة بين الدول ويدعو إلى إشاعة الأمن والسلم الدوليين وأحيانا بصورة مثالية لكن مجمل السياسة الأمريكية الخارجية لا تلتزم بذلك الخطاب بل تلتزم أكثر بالدور الواقعي الصرف وتنطلق منه في تحديد توجهها على صعيد العلاقات الدولية[٢٠] ، فالديمقراطية هي المحرك الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية وإن الولايات المتحدة الامريكية تسعى الى التضامن مع كل الشعوب الساعية للتحول الديمقراطي خارج حدودها وهو ما يشير إلى عدم تراجع واشنطن عن توظيف الديمقراطية للتدخل في شؤون الدول وصولا إلى توظيف الثورات الملونة للإطاحة بالنظم الموالية لخصومها [٢١] ، و أن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على الأمم المتحدة جعلها صاحبت الدور الأبرز في إدارة الأزمات الدولية والإقليمية على وفق الرؤية الأمريكية التي أفضت على الدوام لتحقيق المصالح الأمريكية دون الالتفات إلى مصالح الدول الأخرى، وقد برزت علاقة الولايات المتحدة الأمريكية في منظمة الأمم المتحدة بشكل واضح في مطلع القرن العشرين حيث أضحت العلاقة مع الأمم المتحدة علاقة مهمة كونها وسيلة لفرض القوة عبر الشرعية الدولية حيث التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة في مناطق الصراع [٢٢] ، فتستخدم الولايات المتحدة منظمة الأمم المتحدة كأداة ضغط سياسية، فرضت من خلالها مقرراتها على الهيئات الدولية فهمشت فاعلية الجمعية العامة، ورفعت فاعلية مجلس الأمن لسهولة السيطرة عليه في النظام الدولي الجديد[٢٣] .

ثانياً: المرتكزات العسكرية للاستراتيجية الأمريكية

١-المنافسة الاستراتيجية مع الصين والتصدي لسياساتها التوسعية

ان أنصار أحادية النظام الدولي يرون أن الولايات المتحدة الامريكية تنفرد بامتلاك عناصر القوة وبشكل متكامل في هذه الحقبة من الزمن، فعلى الرغم مما تملكه روسيا والصين من قوة عسكرية فائقة فانهما يعانيان من ضعف اقتصادي وتكنولوجي[٢٤] ، و ان تنامي قوة الصين بسرعة ، أفصحت عن مطامحها أن تصبح قوة عظمى ولديها برنامج شامل لتحديث قواتها العسكرية وجعلها عصرية، ولديها سياسة محكمة لإعادة توحيدها، و تحالفاتها الأمنية التي جرى إعادة تحديدها وتعزيزها بين الولايات المتحدة واليابان، وبدأت شراكة مع روسيا لمقاومة الهيمنة ضد الولايات المتحدة الامريكية[٢٥] ، ان الصين تعمل على الوصول إلى قمة النظام الدولي وترى ضرورة إقامة عالم متعدد الأقطاب وفي الوقت ذاته نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن صعود الصين يهدد مصالحها الحيوية وهيمنتها على النظام الدولي [٢٦] ، وأن من مصلحة الولايات المتحدة الجيوبوليتيكية تستدعي أن تكون الصين ضعيفة ومنقسمة على نفسها، ويؤكد ساسة الصين أن الولايات المتحدة الامريكية ستمنع ظهور الصين كقوة اقتصادية وعسكرية كبرى فالولايات المتحدة الامريكية تطرح مخاطر ومنها في أوربا الشرقية الخطر الروسي، وفي آسيا الخطر الصيني، فوسعت حلف الناتو شرقاً، وعززت التعاون الأمريكي الياباني أمنياً، وذلك لضمان قيادة الإقليم الآسيوباسيفيكي والشرق الأوسط، ولتراقب الصين عن كثب[٢٧] ، وتسعى الولايات المتحدة للتدخل في شؤون الصين الداخلية من خلال التنديد بسجل حقوق الانسان والمطالبة بالديمقراطية في الصين، مما يشكل ورقة ضغط لإجبار الصين على الانسياق وراء سياسات تخدم المصالح الأمريكية، حيث باشرت الإدارة الأمريكية بالضغط على الصين منذ احداث تيان ان مين عام ١٩٨٩ عندما قمعت السلطات الصينية تظاهرات الطلبة المطالبة بالديمقراطية[٢٨] ، وان فرض الولايات المتحدة لنموذج الديمقراطية وحقوق الانسان مقابل تمشية مصالح الصين في خلق علاقة استراتيجية مع الولايات المتحدة لموازنة القوى في اسيا، انما هو محاولة أمريكية لقولبة المجتمع الصيني وفق القيم والمفاهيم الأمريكية[٢٩] ، كما تعمل الادارة الامريكية على منع وصول التكنولوجيا الامريكية وغير الامريكية المتطورة الى الصين وقد اكد المحللون الامريكان ان الصراع في القرن الواحد والعشرين سيحسم لصالح منتجي التكنلوجيا المتقدمة[٣٠] ، كما تسعى الولايات المتحدة الأميركة بمنع الصين من بيع الاسلحة سواء كانت تقليدية او اسلحة دمار شامل، وخاصة في مجال توسيع القدرة النووية، وتحرص الولايات المتحدة على الزام الصين بموجب معاهدات بحضر انتشار تكنولوجيا السلاح الصينية[٣١] ، فسياسة الولايات المتحدة في تقييد انتشار اسلحة الدمار الشامل مزدوجة، لكونها اكبر مصدر للسلاح في العالم، في حين تعد الصين مشاركاً صغيراً في سوق السلاح العالمي [٣٢]، الا ان بسبب النمو السريع للصين أصبحت الصين تمثل هاجس التفكير الاستراتيجي الأمريكي، هذه الحقائق جعلت من الصين العائق الاستراتيجي الأكبر أمام بقاء الولايات المتحدة الأمريكية مهيمنة على النظام الدولي [٣٣]

٢-التصدي للتهديدات الأمنية غير التقليدية و الحفاظ على التفوق العسكري

يصف المحلل السياسي الأمريكي جوزيف ناي النظام الدولي الحالي بأنه كرقعة الشطرنج له ثلاث أبعاد الطبقة العليا تتكون من القوة العسكرية التي لا تزال القطب الواحد وهي الولايات المتحدة الامريكية مسيطر عليها أما الطبقة الوسطى وتتكون من القوة الاقتصادية متعددة الأقطاب مع كل من الاتحاد الأوروبي والصين ودول البريكس

الأخرى البرازيل وروسيا والهند وجنوب إفريقيا اما الطبقة السفلى وتتكون من الجهات الفاعلة غير الحكومية عبر الوطنية التي تعمل إلى حد كبير خارج نطاق سيطرة الحكومة [٣٤]

فأن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بقدرة عسكرية كبيرة وإن ما يجعها تتمتع بهذه القدرة لا يرجع فقط إلى حجم الإنفاق العسكري الكبير وتطور المؤسسات العسكرية فقط وإنما يرجع كذلك إلى الغاية النهائية لاستراتيجيتها العسكرية العليا فهي ترمي إلى فرض سيطرتها على ممرات العالم كافة[٣٥] ، كما ان الولايات المتحدة الأمريكية هي متفوقة ليس بما تملكه من أدوات فحسب وإنما هناك انعدام في القوة العسكرية الموازية لها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي[٣٦] ، و من جانب اخر فأن الولايات المتحدة الامريكية هي عضو مؤسس وقائد في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، إذ استندت اليه أكثر من مرة لتدعيم موقفها الخاص وهيمنتها، وهذا ما قوى مركزية الدور الأميركي في القيادة العسكرية للحلف مقابل انهيار حلف وارسو بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ومن أجل تعميق وترسيخ هذا الدور تعمل الولايات المتحدة الامريكية الى توسيع الحلف شرقاً ليشمل مجموعة الدول التي تعرف بدول أوروبا الشرقية[٣٧] ، كون ان من الأهداف الدائمة للسياسة الخارجية الأمريكية تتمثل في حماية الأمن القومي الأمريكي داخليا وخارجيا ومنع قيام قوى معادية مهدده لأمنها القومي ومصالحها وقد أكدت إحدى وثائق التخطيط الصادرة عن البنتاجون عام ١٩٩٢الى أن الهدف الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في ظل النظام الدولي الجديد هو منع نشوء أي منافس جديد لها يمكن أن يحتل مكانة الاتحاد السوفيتي سابقا كمهدد للنظام الدولي الجديد وأن الاستراتيجية الأمريكية يجب أن تعيد التركيز على منع وعرقلة نشوء أي منافس محتمل لها [٣٨]

ان مع تزايد مراكز التأثير في النظام الدولي، وذلك بسبب تزايد الفواعل في العلاقات الدولية حيث لم تعد الدولة فاعلا وحيدا وموحدا في العلاقات الدولية مثلما افترضته المدرسة الواقعية التقليدية، أي أصبحت هناك فواعل متعددة، سواء أكانت ما دون مستوى الدولة أو ما فوق مستواها، ونتيجة لذلك تزايدت مصادر التهديد وتزايدت مسببات التهديد وأنواعه حيث لم يعد التهديد بالضرورة عسكريا، بل صارت مصادره متنوعة: تجارة المخدرات، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، الفقر، التلوث البيئي، الإرهاب الدولي، انتشار الأوبئة والأمراض[٣٩] ، فالحرب على الإرهاب أصبح سمة أساسية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، ما جعل ظاهرة الإرهاب تحظى باهتمام كبير لدى الولايات المتحدة الأمريكية بكل مؤسساتها و انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بتحديد مفهومه وآليات مواجهتها[٤٠] ، أن الولايات المتحدة الأمريكية وجدت في الحرب على الإرهاب في مطلع القرن الحادي والعشرين هي العنوان الشامل للاستراتيجية الأمريكية لابد من مواجهتها ولذلك العقلية الأمريكية وبقياداتها طرحت مفهومة على الفكر الاستراتيجي إذ أنه هناك معيار للإرهاب كفعل الدولة الراعية له أو العكس صحيح وفق معادلة من ليس معنا فهو ضدنا[٤١] ، احتلت ظاهرة الإرهاب ومواجهتها أولويات الاستراتيجية الأمريكية حيث ظللت هذه الظاهرة هي الأكثر تعقيدا من وجهة نظر الاستراتيجية الأمريكية وهي من أهم القضايا والمسائل التي تمنع ظهور أي منافس دولي قد يسعى لاقتسام موقع الهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية[٤٢]

الحرب على الإرهاب من منظور استراتيجي أمريكي لن يتحدد بالمعنى على أنه رد فعل حقيقي ضد أعمال ارهابية تستهدف المصالح الأمريكية في الداخل والخارج بل أخذ وظيفة أمنية كونه مبرر للرد فعل أمريكي ضد كل من تعدهم أمريكا أعداء ، ومن جانب آخر تنفذ الولايات المتحدة الأمريكية سياساتها الخارجية في استخدام وسائل غير إنسانية من عقوبات اقتصادية أو شن حروب مدمرة ضد العديد من المجتمعات العاملة وهو ما يعطي معنى متناقض لمفهوم الإرهاب[٤٣]

ثالثاً: المرتكزات الاقتصادية للاستراتيجية الامريكية

طبقاً، لـ(الفن توفلر)، في كتابة (تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة) تكون الدولة الأكثر تأثيرا ، هي الدولة التي تتوافر لها كما ونوعا القوة (بمعنى القدرة) تتوزع توزيعا متوازيا بين مصادرها الرئيسة : العنف (القوة العسكرية) ، والمال (القوة الاقتصادية) ، والمعرفة (علوم ، تقنية ، ثقافة) [٤٤] ، حيث ان النمو الاقتصادي يلعب دورا أساسي ومركزي في تحديد مركز الدولة في هرم القوة الدولية وذلك أن التفوق الذي تحرزه الدولة في بعض جوانب النمو الاقتصادي هو الذي يصنف الدولة إلى متقدمة، متطورة، متخلفة، قوية وضعيفة[٤٥]

إن العالم يشهد اليوم ظهور محاور وأقطاب دولية متنافسة، فإذا تمكنت هذه المحاور من زيادة قدراتها لامتلاك التكنولوجيا والقدرات الاقتصادية والعلمية والمعلوماتية والعسكرية والسياسية استطاعت أن تضع سياسات خارجية مستقلة منفتحة في علاقاتها مع دول العالم ومحيطها الإقليمي ما يجعلها تنافس الولايات المتحدة الأمريكية[٤٦] ، حيث تخشى الولايات المتحدة الأمريكية منافسة الاتحاد الأوروبي والصين على الصعيد الاقتصادي بسبب قوة اقتصاد هاتين القوتين الاقتصادية الكبيرة ()[٤٧]، إذ جاء في وثيقة الأمن القومي الأميركي في ٢٧أيار/ مايو٢٠١٠ "يعد الاقتصاد الأميركي حجر الزاوية في نفوذ أميركا العالمي؛ فالازدهار هو منبع القوة الأميركية وهو مصدر تمويل القوات المسلحة وهو المصدر الذي تستند اليه المبادرات الدبلوماسية والتنموية الأميركية في العالم" ()[٤٨]

فاستخدمت الولايات المتحدة الجيش كوسيلة لضمان الاستقرار في المناطق التي تنتج النفط ، والمثال الواضح على ذلك هو مبدأ كارتر الذي يعود لعام ١٩٨٠في رده على الاجتياح السوفيتي في أفغانستان عام ١٩٧٩عندما صرح بأن الولايات المتحدة تستخدم إي وسيلة ضرورية بما في ذلك القوة العسكرية في الدفاع عن مصالحها الحيوية في الخليج, بما في ذلك تدفق النفط، حيث استحضرت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الحقيقة منذ أن توفرت لها فرصة التفوق على العالم ،على أن هذا الاستحضار أوجبه مطلب تأمين الموارد الإستراتيجية[٤٩] ،فأن الحرب على العراق ٢٠٠٣ تعد تعبيراً عن هذا التوجه،ويعكس هذا العمل الدعوات التي يروج لها دعاة الحرب في الولايات المتحدة،الذين يرون أنه لابد من إحكام السيطرة على نفط كلا المنطقتين الواعدتين في العالم؛ الشرق الأوسط وآسيا الوسطى[٥٠] ، كون ان امن الطاقة في أمريكا اصبح قضية أمن قومي منذ أزمة حظر النفط العربي في عام ١٩٧٣ حيث أضحى تهديد أمن الطاقة في مرتبة تهديد أراضي الولايات المتحدة الأمريكية لذا بدأت الإدارات الأمريكية تولي أهمية لتحقيق أمن الطاقة الأمريكية[٥١] ،فاستطاعت الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية أن تسيطر على مجمل الاقتصاد العالمي وتتحكم فيه, إذ تمكنت من بناء نظام اقتصادي يخدم مصالحها

عبر المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية التي أفرزها نظام "بريتون وودز"* [٥٢]، و اتجهت نحو وضع إستراتيجية مالية تهدف الى ضمان مصالحها الإستراتيجية، لذا أنشأت المؤسسات التي يرتكز عليها النظام الاقتصادي الدولي، والتي كانت من إفرازات نظام (بريتون وودز) ، كصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير و المنظمة العالمية للتجارة الحرة[٥٣]

الا ان المعطيات ترجح صعود الصين قطبا دوليا وتحدياً لمكانة الهيمنة الأمريكية[٥٤] ، حيث اكدت الولايات المتحدة الامريكية من خلال استراتيجيتها للأمن القومي التي صدرت في أكتوبر عام ٢٠٢٢ يجب التغلب على منافسة الصين في الوقت الذي نحد فيه من قدرات روسيا، حيث تتعاون جمهورية الصين الشعبية وروسيا بشكل متزايد مع بعضهما البعض، فهي تعطي الأولوية للحفاظ على ميزة تنافسية دائمة على جمهورية الصين الشعبية مع تقييد روسيا التي لا تزال شديدة الخطورة[٥٥] ، فتعد الصين حسب الوثيقة، المنافس الوحيد على المستوى الدولي الذي ينوي إعادة رسم النظام الدولي كلياً، ولديه القدرات الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية، للقيام بذلك فلبكين طموحات كبيرة في مناطق النفوذ التقليدية للولايات المتحدة الامريكية، فحددت الوثيقة بعض السياسات الأمريكية للرد على الصين، والتي تتمثل في استمرار التدخل في الشؤون الداخلية للصين، وذلك على النحو توظيف ورقة حقوق الإنسان ومنع الصين من ضم تايوان، وأشارت الوثيقة إلى "الردع المتكامل" باعتباره الاستراتيجية الأمريكية للتعامل مع أي تهديدات، وذلك عبر حشد القوى الأمريكية العسكرية وغير العسكرية (الاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية)، والدبلوماسية والاستخباراتية، وكذلك التعاون مع الحلفاء، سواء من خلال ضمان قدرة الجيش الأمريكي على تنفيذ مهام مشتركة مع الحلفاء، أو من خلال تنسيق السياسات الدبلوماسية والاقتصادية، ومن الواضح أن واشنطن طبقت هذه الاستراتيجية في التعامل مع روسيا لشنّها حرباً ضد أوكرانيا[٥٦]

امريكا تريد أن تحافظ على وضعها كقوة مهيمنة في العلاقات الدولية فهي تعتمد الآن وفي الأساس على عامل التفوق التكنولوجي الذي تبدو جهودا كبيرة ليس فقط لكي لا تخسره ولكن لتزيده وتقوي ذلك باتت تسعى باستمرار إلى إصدار تشريعات قانونية دولية تضمن لها من جهة الاحتفاظ بهذا التفوق وتاخذ من جهة أخرى بعين الاعتبار المنافسة بينها وبين القوة الأخرى التي تمتلك قدرة المنافسة في هذا المجال وفي مقدمتها الصين واليابان ودول الاتحاد الأوروبي[٥٧]

أطلقت وزارة الخارجية الأمريكية في خلال مؤتمر "آر سي إيه" في سان فرانسيسكو في ولاية كاليفورنيا استراتيجية الولايات المتحدة الدولية الخاصة بمجال الفضاء الإلكتروني والسياسة الرقمية: نحو مستقبل رقمي مبتكر وآمن ويحترم الحقوق. وقد قامت وزارة الخارجية بتطوير هذه الاستراتيجية بالعمل مع وكالات فدرالية أخرى لتوجيه المشاركة الدولية بشأن دبلوماسية التكنولوجيا وتعزيز استراتيجية الأمن الوطني واستراتيجية الأمن الوطني في الفضاء الإلكتروني، تركز الاستراتيجية على مفهوم التضامن الرقمي، يؤكد التضامن الرقمي على أن كافة من يستخدمون التكنولوجيات الرقمية بطريقة تحترم الحقوق يصبحون أكثر أمنا ومرونة وازدهارا[٥٨] ، فالإمكانيات الصناعية والقدرات التكنولوجية تمثل احد الموارد الاقتصادية و أن النظم الصناعية المستندة إلى أساس تكنولوجيا

متقدمة تنتج العديد من السلع المهمة حيث تستطيع الدول المتقدمة الصناعياً وتكنولوجياً مبادلة منتجاتها و الحصول على موارد اقتصادية كبيرة[٥٩]

لا تمتلك الدولة كل الموارد الاقتصادية اللازمة لنموها واستمرار إشباع حاجاته خاصة الحاجات الصناعية المحلية فأن ندرة المواد الاولية يدفع الدول إلى صراع بهدف السيطرة واحتلال أراضي واسعة في مختلف بقاع الأرض بعد بروز الفرص الاقتصادية[٦٠] ، فالهيمنة تفرض اعباء عالية من اجل ديمومتها، إذ إن تكاليف ديمومتها اعلى من تكاليف الوصول اليها[٦١]

المطلب الثاني: مقومات القوة و المكانة لأوكرانيا وفق المدرك الأمريكي

اولاً: المقومات الجيوبولتيكية

تعد أوكرانيا الدولة العازلة التي تمتاز بموقع استراتيجي مهم و مميز الذي يفصل ما بين روسيا وأوروبا، هذا المشهد الجغرافي جعلها محطة جذب خارجي[٦٢] ، فأوكرانيا دولة حكمت عليها جغرافيتها بأن تكون جزء من روسيا وجزء من أوراسيا، هذا ما اعطى لها عمقا جيوبولتيكيا[٦٣] ، فأوكرانيا يحدها الاتحاد الروسي من الشرق، بيلاروسيا من الشمال، بولندا وسلوفاكيا والمجر من الغرب، رومانيا ومولدوفا من الجنوب الغربي، و البحر الأسود وبحر أزوف من الجنوب[٦٤] ، و تبلغ مساحته أوكرانيا ٦٠٣٧٠٠ كم مربع مع وجود شريط ساحلي يصل إلى٢٧٨٢كم وهذه المساحة توضع في المرتبة الرابعة والأربعون عالميا من حيث المساحة [٦٥]، هذا ما جعلها تحوز على مكان مهمة لدى الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية الأمنية لما لها من حدود برية مع روسيا المنافس التقليدي لها، كذلك هي جزء مهم من منطقة أوراسيا التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية على بسط نفوذها على هذه المنطقة من أجل منع ظهور أي منافسة لها خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وبالذات الدول التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي واستقالت منه، بالإضافة إلى احتوائها على واجهة بحرية كبيرة تطل على البحر الأسود و على شبه جزيرة القرم [٦٦] ، كذلك تطل أوكرانيا على بحر ازوف ومضيق كيرتش وهذا ما ساهم في زيادة السيطرة على الملاحة والتجارة عبر الموانئ التي تمتلكها حيث أن أكبر موانئ البحر الأسود هي أوديسا وخيرسون وكرونومورسك بالإضافة إلى أكبر موانئ بحر ازوف هما ماريوبول و بيرديانسك [٦٧]، كما أن لأوكرانيا عدة موانئ مهمة أخرى على البحر الأسود البعض منها على سبيل المثال (سيفاستوبول) ويقع في شمال شبه جزيرة القرم وميناء (ماريوبول) الذي يعد مركز النقل الحيوي للمنطقة، وأكبر ثلاث مدن في أوكرانيا هي: كييف في الجزء الأوسط من البلاد ودونستيك ودنبيرو, وبتروفسك في شرق البلاد فقد تميزت بالتنمية الاقتصادية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي[٦٨] ، كما ان أوكرانيا تمثل قوى اقتصادية كبيرة لأمتلاكها قاعدة صناعية تضاهي الدول الصناعية العظمى من الصناعات الثقيلة والمتطورة [٦٩]

ثانياً: المقومات الاقتصادية

كما تمتلك اوكرانيا موارد الاقتصادية مهمة اخرى فهي تحتوي على احتياطات كبيرة من الفحم والمنغنيز والبترول والغاز والزئبق والملح ومواد البناء وينابيع المياه المعدنية[٧٠] ، كذلك لديها امكانيات اقتصادية كبيرة من الموارد المعدنية والطاقة ومناطق زراعية حيث تحتوي أوكرانيا عن ٢٢ من الأراضي الصالحة للزراعة في أوروبا [٧١] ، من جانب اخر أوكرانيا واحدة من الجمهوريات التي ورثت قدرا كبيرا من التركة العسكرية السوفيتية حيث أتت في المرتبة الثانية بعد روسيا الاتحادية ويعود هذا بالأساس إلى تركيز كثير من الصناعات العسكرية السوفيتية في شرق وجنوب أوكرانيا[٧٢] ، حيث ان روسيا تعتمد بشكل كبير في صناعة الطيران العسكري والدفاعي على أوكرانيا [٧٣] ، فأوكرانيا تعتبر دولة صناعية من أكبر المنتجين للصلب وواحدة من أكبر ١٠ دول المصدرة للأسلحة ، وان صناعات الحديد والصلب تعتبر من القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأوكراني كما تعتبر المصادر الرئيسية للمواد الهندسية والسلع التصديرية [٧٤]

تعد أوكرانيا المنفذ الرئيسي للطاقة الروسية للاتحاد الأوروبي ويمر حوالي ٨٠% من الطاقة الروسية عبر أراضيها[٧٥] ، وهو ربع الاستهلاك الأوروبي لذلك فهي تحوز على أهمية بالغة بالنسبة للاتحاد الأوروبي[٧٦] ، فأوكرانيا تمتلك أكبر منظومة أنابيب لنقل الغاز وتتألف من ٣٥,٢ الف كم من أنابيب الغاز واكثر من ١٢٠ محطة للضغط و ١٣مستودع للغاز تحت الأرض[٧٧] ، تعد شبكة نقل الغاز الاوكرانية واحدة من أكبر شبكات نقل الطاقة في العالم حيث تمتلك أوكرانيا شبكة تمتد نحو٣٧.٨٠٠كلم خطوط الأنابيب وهي شبكة رئيسية لنقل الطاقة الروسية إلى أوروبا [٧٨] , هذا ما جعل أوكرانيا تعد بلدي ترانزيت وهي من أهم القضايا التي يختلف عليها الطرفان الروسي والأوروبي[٧٩] ، فهي منطقة عبور بالنسبة للسلع والتجارة الخارجية الروسية إلى الأسواق الأوروبية حيث أن روسيا تصدر نحو ٤٠% من السلع عبر أوكرانيا [٨٠] ، وهناك اعتماد متبادل بين الاتحاد الأوروبي وروسيا في جانب الاقتصاد والطاقة ففي الوقت الذي يعتمد فيه الاتحاد الأوروبي على الغاز الروسي تعتمد روسيا على الاتحاد الأوروبي من ناحية الأسواق فهو يعد أهم أسواق صادرات الغاز لها [٨١] ، هذا ما جعل إن أحكام السيطرة على هذه الأنابيب مصلحة حيوية لروسيا و هو ما ورثته أوكرانيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي شبكة من أنابيب الطاقة السوفيتية هذا ما جعل أوكرانيا منطقة حساسة من ناحية مفهوم الأمن و الطاقة لدى روسيا وأوروبا [٨٢]

ففي مجال إمدادات الطاقة تهيمن شركة غاز بروم الروسية بشكل مطلق على أسواق الغاز بالنسبة للاتحاد الأوروبي و تسببت روسيا في انقطاع إمدادات الغاز مرات عديدة خصوصا بعد ازمة الغاز عام ٢٠٠٦- ٢٠٠٩ ما جعل الاتحاد الأوروبي يبحث عن مصادر أخرى وطرق لإمداد الطاقة [٨٣]

ما تمتلكه أوكرانيا من سمات عديدة جعل لها تاثير على الواقع السياسي والاقتصادي[٨٤] ، فالوجود الأمريكي في أوكرانيا هو وجود على البحر الأسود الذي يعد منفذ لروسيا على البحر الأبيض المتوسط ، وان النفوذ الأمريكي في أوكرانيا يعني نزيف مستمرا في خاصرة روسيا ووسيلة للضغط عليها من اجل منعها من عرقلة مشاريع أمريكا سواء في منطقة الشرق الأوسط أو منطقة أوراسيا ذات الأهمية التاريخية و السياسية على رقعة الشطرنج

الدولية[٨٥] ، حيث تتمثل الاهمية الجيوستراتيجية لأوكرانيا بالنسبة للغرب والولايات المتحدة الأمريكية من عدة نواحي أهمها:

١: أن السيطرة عليها وإدخالها ضمن الحلف الأطلسي يسمح للغرب الاقتراب من روسيا ومنعها من مد نفوذها خارج الحدود كما يصبح متداخل في الحديقة الخلفية لروسيا من خلال انتزاع نفوذ روسيا الجيوسياسي عن هذه المنطقة التي تعد منفذ على البحر الأسود وجذب حلفاء روسيا وتطويقها

٢- ستسمح بوجودها تحكمها بالبحر الأسود وبحر قزوين القادر على أن يؤدي إلى الالتفاف على تركيا كجسر جوي وحيد للعبور إلى الشرق الأوسط

٣- التمكن من استغلال الموارد الاقتصادية في البحر الأسود وبحر قزوين كالنفط وتتحول أوكرانيا إلى ممرات إلى أسواق روسيا والشرق [٨٦]

يتيح الموقع الجغرافي للدولة تأثيرا كبيرا في مجال مشاركتها في المجتمع الدولي وهذا نابع من طبيعة العلاقة بين العامل الجغرافي وسياسة الدولة وتطورها، أن موقع أوكرانيا اثر بشكل مباشر في الصراع الروسي الأمريكي [٨٧]

أوكرانيا من الدول ذات العمق الجيوستراتيجي ، إن الولايات المتحدة الأمريكية تعد أوكرانيا منطقة مهمة من أجل محاضرة النفوذ الروسي إضافة إلى ذلك فإن الموانئ الاوكرانية ضرورية لحلف شمال الأطلسي الناتو عند دخول البحر الأسود كما يعد النفوذ الأمريكي في أوكرانيا وسيلة للضغط على روسيا [٨٨]

المطلب الثالث: اهداف الاستراتيجية الامريكية في أوكرانيا

تعد منطقة شرق أوروبا من أخطر المناطق ضمن الاستراتيجية الأمريكية، وجزء كبير من جهد استراتيجية الاحتواء ذات البعد العسكري في المنطقة فقد ركزت الاستراتيجية على إقامة حلف شمال الأطلسي أحد الاحلاف التي ظهرت في القرن العشرين عام ١٩٤٩وما زالت مستمرة إلى الآن، كان ظهور هذا الحلف لدواعي متعلقة بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأوروبية إيطاليا، ايسلندا، بلجيكا، البرتغال، الدنمارك، فرنسا، كندا، لوكسمبرج، المملكة المتحدة، النرويج، وهولندا وهذه الدول تشكل القوة الرأسمالية الكبرى في العالم مع مركزية الولايات المتحدة الأمريكية فيه[٨٩] ، وكان رد فعل الاتحاد السوفيتي سابقا هو إنشاء حلف وارشو عام ١٩٥٣ وهكذا تم توزيع أوروبا إلى منطقتي نفوذ ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق [٩٠]

حيث انهيار نظام القطبية الثنائية بتفكك الاتحاد السوفيتي لم يكن حدثاً تقليدياً بل كان نقطة تحول في مسار العلاقات فقد أدى إلى انقلاب وتغير في كل المعطيات السياسية[٩١] ، و تربعت الولايات المتحدة الامريكية على هرم القوى الدولية، وأظهرت رغبتها في استمرار ربط الأمن الأوروبي بالأمن الأمريكي، وسعت الى تعزيز بقاء حلفها حلف الشمال الأطلسي(الناتو)، بما يتناسب مع الدور المنوط به[٩٢] ، إذ علمت الولايات المتحدة الأمريكية ما بعد الحرب الباردة على اعتماد استراتيجية بعيدة المدى استراتيجية تستهدف ملء الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه

تفكك الاتحاد السوفيتي وذلك بسبب إدراك الولايات المتحدة الأمريكية إلى أهمية وتأثير روسيا في أوروبا وتأثيرها على المستوى العالمي وأن الخطوط العامة لتلك الاستراتيجية تركز على عزل أوكرانيا عن روسيا [٩٣]

يرى الرئيس الروسي بوتين منذ توليه السلطة على روسيا إن النظام الأمني الأوروبي الذي نشأ في نهاية الحرب الباردة لا يعكس المصالح الروسية ويريد إعادة تشكيل نظام أكثر توافقا مع مصلحة روسيا ويعمل على استعادة ما يعتبر بالمكان الصحيح لروسيا في أوروبا[٩٤] ، فعقب تولي بوتين السلطة على روسيا وضع استعادة مكانة روسيا في مصاف الدول الكبرى من أهم أولوياته في إطار نظام متعدد القوى حيث ترجم ذلك في شكل سياسات فعلية كان أبرزها في سياسته الخارجية التي تشمل حلفائها التقليديين السابقين[٩٥] ، وأولها أوكرانيا ، فأوكرانيا تعني الكثير بالنسبة لروسيا وللقومية الروسية وكييف ومحيطها وليس موسكو هي اول موطن للروس[٩٦] ، أوكرانيا تمثل عمق استراتيجي أمني لروسيا أي منطقة نفوذ لها، فإن دول الاتحاد السوفيتي السابقة تعد مناطق امتداد امني و استراتيجي وعسكري لروسيا وهذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تضغط على الاتحاد الأوروبي على نفس الدول من أجل أن تبقى هذه الدول الليبرالية ديمقراطية ومنها أوكرانيا[٩٧] ، كون إن الولايات المتحدة الامريكية تسعى إلى صد طموحات روسيا بتوسعها إلى الخارج فقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية مشاركة أوكرانيا في حلف شمال الأطلسي من أجل أضعاف الاتحاد الأوراسي والتخلص من الأسطول الروسي في البحر الأسود ومنع روسيا من نشر أساطيلها فيه، فترى لابد من إدخال أوكرانيا وإلحاقها بدول أوروبا الغربية [٩٨]

هذا ما جعل شرق أوروبا يكون ساحة للصراع الدولي فمنذ القدم كان هذا الإقليم حيزاً مهماً لصراع الإرادات والهيمنة على طول تاريخ أوروبا الممتد لقرون طويلة، ويعود سبب ذلك لما تمتلكه المنطقة من موقع مؤثر كنقطة تماس بين القوى الاوروبية تاريخياً، فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، عاد هذا الصراع مجدداً وخصوصاً في دول أوكرانيا وبولندا(مقر حلف وارشو)،لتبدأ مرحلة جديدة و اليات جديدة من الصراع[٩٩] ، فمن تولي بوتين السلطة على روسيا اصبح هدف الاستراتيجية الروسية هو تطوير روسيا والعمل بملئ الفراغ ومنع ظهور دولة معادية منافسة لها فهي عملت على بروز دورها من جديد لتكون قطبا دوليا جديدا مستقلاً، وفقا لما تملكه من مقومات تاريخية وجغرافية وعسكرية واقتصادية، فهي عملت على بناء اقتصادها الداخلي وبناء مؤسساتها وتعزيز قواتها العسكرية النووية لإثبات وجودها ودورها[١٠٠] ، فجاء تلك الرؤى للكسندر دوغين بعد انضمام أغلبية دول أوروبا الشرقية للاتحاد الأوروبي وهي المناطق الفاصلة ما بين روسيا والغرب لتشكل فقط دولتين هما أوكرانيا وبيلاروسيا هم دولتان التي تشكل نصف مساحة البوابة الشرقية المؤدية الى اخر الحواجز ما بين الغرب و روسيا ان خسارة روسيا لأوكرانيا ستكون خسارة حاسمة من الناحية الجيوبوليتيكية ومن دون أوكرانيا لا تستطيع روسيا إعادة بناء الإمبراطورية الأوراسية [١٠١] ، فان توجهات بوتين لا يمكن الجزم بأن تلك التوجهات الجديدة تعني تغيراً جذرياً في السياسة الخارجية الروسية نحو المواجهة او التحدي الكامل والصارخ للإرادة الامريكية اهمها رؤية القيادة الروسية للسياسة الامريكية على انها مصدر خطر على المصالح الروسية حيث يرى كيسنجر الى ان التحدي الروسي شكل اكبر عقدة لأستراتيجية الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها في العصر الحالي ،معتبراً روسيا تماثل اميركا في وعيها بهويتها الكونية أي بالدور التأريخي العالمي لمجتمعها [١٠٢]

هذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتحرك في أوكرانيا بدافع تحقيق الأمن القومي الأمريكي ، كذلك العمل على حصر روسيا في مجال جيوبولتيكي ضيق يمنعها من الاستفادة من موقعها الاستراتيجي وهو قلب العالم [١٠٣] ، فأوكرانيا تعد بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ذات أهمية حيوية، وجيوسياسية، وجيواستراتيجية تبدأ بمحاصرة منطقة النفوذ الروسي، وتتمثل وجهة النظر الأمريكية بأن وجود أوكرانيا قوية ومستقلة يعد جزءاً مهماً من بناء "أوروبا كاملة وحرة وآمنة"، ويتطلب استكمال عمليات تأمين أوروبا، التي أخذت تتسارع منذ تسعينيات القرن العشرين عبر توسيع نطاقي الناتو والاتحاد الأوروبي و تقليص نفوذ روسيا في الأراضي الأوروبية ومحيطها، والوصول إلى آخر نقطة ممكنة تلامس الأراضي الروسية عبر إدماج أوكرانيا بمظلة الشراكة الاقتصادية والأمنية [١٠٤] ، فالإدارة الأمريكية تستغل الأزمة الاوكرانية من أجل إدارة التوتر في العلاقة ما بين روسيا وأوروبا من أجل محاصرة روسيا فأن الوضع في أوكرانيا يستخدم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من أجل فرز زعامتها في كل مناطق أوروبا والمحيط الأطلسي[١٠٥] ، و الولايات المتحدة الأمريكية تتبع استراتيجية تطويق القوى المناهضة لمشروعها في الهيمنة العالمية كروسيا الاتحادية في المقابل اتبعت روسيا استراتيجية مضاد للاستراتيجية غرضها تحقيق نوع من التوازن في القوى عن طريق استراتيجية الهيمنة على الأقرب أي دول منطقة قلب أوراسيا وكذلك عن طريق قطع الطريق أمام محاولات الولايات المتحدة الأمريكية بالبقاء والسيطرة والهيمنة على هذه المنطقة أي أن روسيا الاتحادية واجهت الاستراتيجية الأمريكية(استراتيجية الاحتواء) باستراتيجية قائمة على أساس التحرك العسكري المباشر لضمان مصالحها الوطنية[١٠٦] .

يقول البروفيسور ستيفن والت " لا تعتبر أوكرانيا أو تدخل ضمن مجموعة المصالح الوطنية الجوهرية لأمريكا ولا تمثل تهديدا بأي شكل من الاشكال الأمن القومي الأمريكي وأخيرا وليس آخرا لا توجد لأمريكا مصالح كبرى مع أوكرانيا التي لا تعتبر حليفة رئيسية لها في هذه المنطقة من العالم " [١٠٧]، فأن المصلحة الأمريكية في أوكرانيا لم تكون من أجل تحقيق الديمقراطية بل من أجل تنصيب حكومات موالية لها [١٠٨]

فمن جانب روسيا يعد الاقتصاد بالنسبة لها أحد أهم المحددات والمؤشر التي تعول عليها استراتيجيتها من أجل اعتماد عليها لإبراز مكانتها الدولية، فإن التنمية الاقتصادية في روسيا أصبحت تشكل دافعا حقيقياً لتحقيق مكاسب استراتيجية على الصعيد الدولي، و أوكرانيا دولة من دول الجوار التي تسعى روسيا لربطها بعلاقاتها اقتصادية متينة ومهمة فيها وتتركز هذه الأهمية بالمجال الاقتصادي المرتبط أساسا بمجال الطاقة، حيث تسعى روسيا إلى بناء علاقات اقتصادية مهمة كون إن الأهداف الروسية ترتبط بثلاثة قطاعات رئيسية هي الطاقة بما فيها النفط والغاز والتعاون التقني في المجلات الصناعية والتنموية والتعاون العسكري و يحتل التعاون والتنسيق في مجال الطاقة الأولوية بالنسبة للسياسة الروسية[١٠٩] ، كون ان روسيا خلال حكم الرئيس بوريس يلتسن شهدت تدهوراً سياسياً واقتصادياً لم تستطيع معالجته إلا بعد وصول الرئيس فلاديمير بوتين للسلط عام ٢٠٠٠ في الوقت ذاته تكاتفت الجهود نحو تطويق روسيا تحسبن من عودتها من جديد [١١٠]

رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن السلوك الروسي في أوكرانيا هو تهديد لجيرانها المباشرين بهدف تحقيق حلمها الاستراتيجي الذي يستلزم حفاظ روسيا على وضعها المهيمن على دول شرق أوروبا وعدم خروجها من دائرة نفوذها الإقليمي وبالذات أوكرانيا جارتها المباشرة ()[١١١]

يقول بريجينسكي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي يجب تفكيك أي تكتل في اوراسيا وحرمان روسيا من ثلاث دوائر مركزية هي أوكرانيا أوزبكستان وأذربيجان[١١٢] ، فخسارة روسيا لأوكرانيا تعني خسارتها العمق الجيوستراتيجي وانحسارها في الحيز الذي يجعلها أرض لضغوطات السياسية[١١٣] .

الخاتمة و الاستنتاجات

الولايات المتحدة الامريكية ترى نفسها القوى المهيمنة على النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، لذلك، تسعى بكل الوسائل للحفاظ على هذا المركز القيادي وعدم السماح لأي قوى أخرى بالصعود والتحدي لهذه الهيمنة، فهي ترى أن بقاء هيمنتها العالمية أمر حيوي لحماية مصالحها الاستراتيجية وضمان قدرتها على التأثير في مجريات الأحداث على الساحة الدولية، أي ان الهدف الرئيسي للاستراتيجية الأمريكية هو الحفاظ على الهيمنة والنفوذ الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية على المستوى العالمي، وتدرك الولايات المتحدة أن صعود قوى منافسة كالصين وروسيا يشكل تهديدًا لمركزها القيادي ولمصالحها الاستراتيجية، لذلك، تعمل على الحيلولة دون قيام هذه القوى بتوسيع نفوذها وامتداداتها في مناطق الصراع المختلفة، وتنطلق هذه الاستراتيجية من افتراض أن الصراع والتنافس الاستراتيجي هو السمة المميزة للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، الولايات المتحدة الامريكية تنظر إلى مناطق الصراع من منظور المصالح الاستراتيجية الأمريكية، فهي ترى في هذه المناطق فرصًا لتعزيز نفوذها وسيطرتها، أو على الأقل منع خصومها من تحقيق مكاسب هناك.

الاستنتاجات

١-سعي الولايات المتحدة الامريكية لربط اوكرانيا بحلف الناتو لزرع القواعد العسكرية والتجسس بالقرب من حدود روسيا الاتحادية

٢-تقليص النفوذ العسكري والسياسي لروسيا الاتحادية في هذه المنطقة التي تعد منفذا مهما على البحر الأسود من اجل المحافظة على التوازن الاقليمي

٣-تحقيق الهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية على اوكرانيا وربطها في الولايات المتحدة الامريكية، كما هو حال الكتلة الشرقية سابقا.

الهوامش

(١) حسين حافظ وهيب، المرتكزات الأساسية للاستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية ، جامعة بغداد، العدد ٦٤-٦٥، ٢٠١٦، ص ١١٨

(٢) أسعد عبد الوهاب وهاشم زامل، فكرة الهيمنة الأمريكية عند جوزيف ناي وبر يجنسكي، مجلة تكريت العلوم السياسية، المجلد٣، العدد١٠، ٢٠١٧، ص٢٩

(٣) حسين حافظ وهيب، مصدر سابق ذكره، ص ١٠٥

(٤) جون ميرشايمر ،مأساة سياسة القوى العظمى ترجمة: مصطفى محمد قاسم ،النشر العلمي و المطابع جامعة الملك سعود،الرياض،٢٠١٢،ص٥٢

(٥) خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن ، ٢٠١٠، ص ٢٣

(٦) زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار ...السيطرة على العالم ام قيادة العالم ، دار الكتاب العربي، بيروت،٢٠٠٤، ص٢٢٩

(٧) رانيا محمد محجازي، دور الاستراتيجية الأمريكية في عسكرة النظام العالمي والهيمنة على اقتصاديات البلدان النامية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد ٤٠،العدد٦، ٢٠١٨، ص ٤٦

(٨) حسين حافظ وهيب، مصدر سابق ذكره، ص ١١٣

(٩) شيماء عادل وعلي طارق، أثر التحالفات الدولية في استقرار الأمن الدولي، مجلة حمورابي، العدد١٩-٢٠، ٢٠١٦، ص ٦١

(١٠) شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الامريكية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١م، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٠٩، ص١١٨

(١١) خضر عباس عطوان، مصدر سابق ذكره، ص ٦٩

(١٢) بردويل شوقي عبد المجيد ، التحالفات في العلاقات الدولية وأثره على الأمن القومي، مجلة جامعة البطانة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ،العدد ٢١، ٢٠٢٢، ص ١٠

(١٣) إيهاب كريم محمد، دبلوماسية التحالفات ودورها في توازنات منطقة الشرق الأوسط بعد٢٠١١، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ،٢٠٢٠،ص٣٧

(١٤) نور الدين حشود، الاستراتيجية الأمريكية بين الثابت والمتغير: قراءة في الأهداف والوسائل، دفاتر السياسة و القانون، المجلد ١٤، العدد٣، ٢٠٢٢، ص ٢٥١

(١٥) إيهاب كريم محمد، مصدر سابق ذكره، ص٣٧

(١٦) شاهر إسماعيل الشاهر، مصدر سابق ذكره، ص٢٥

(١٧) أسعد عبد الوهاب وهاشم زامل، مصدر سابق ذكره، ص٢٩

(١٨) أناتولي أوتكين ، الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين ، ترجمة: أنور محمد إبراهيم ومحمد نصر الدين الجبالي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣ ، ص ص ٢٦-٢٧

(١٩) وليد شميط ، إمبراطورية المحافظين الجدد-التظليل الإعلامي وحرب العراق، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٥، ص ص٤٢-٤٣

(٢٠) شاهر إسماعيل الشاهر، مصدر سابق ذكره، ص١٢٥

(٢١) الردع المتكامل: استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لمواجهة صراعات القوى الكبرى، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تاريخ النشر : العدد ١٦٦٧، ١٤ أكتوبر٢٠٢٢، تاريخ الدخول : ٢٠٢٤/٦/٢٢، عبر الرابط الاتي
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7704

(٢٢) Edick Cole, "Relics of Colonialism: Overseas Territories Across the Globe" Harvard International Review. 37 (1), 2015, P. 13

(٢٣) شفيق المصري، النظام الدولي الجديد، دار العلم ، بيروت، ١٩٩٢ ، ص ١٧

(٢٤) رضوان راضي العبد الله، الأبعاد السياسية للتطور في النظام الدولي، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان ،١٩٩٤، ص ٦١

(٢٥) جاسجيت سينج ، التسلح النووي والأمن الإقليمي من منظور هندي في توازن القوى في جنوب آسيا ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠١ ، ص ٦٠

(٢٦) رحايلي سعاد، الصعود الاستراتيجي الروسي- الصيني وتأثيرها على بنية النظام الدولي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة ٨٠ماي ١٩٤٥-قالمة،٢٠١٩، ص ١١٦

(٢٧) محمد سعد أبو عامود، نحو نظام دولي متعدد الأقطاب: العلاقات الأمريكية الصينية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ١٤٥، ٢٠٠١، ص ص ٦١-٦٢

(٢٨) نزار عبد المعطي زيدان، العلاقات الأمريكية – الصينية اوجه التقارب واوجه التباعد، مجلة سياسة دولية، عدد ١٣٢ ، ١٩٩٨ ، ص ١٢٣

(٢٩) هنري كيسنجر، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا ، ترجمة: مالك فاضل البديري، الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان ،١٩٩٥، ص٥٦٦

(٣٠)جيفري جيرتون، السلام البارد امريكا واليابان والمانيا والنضال من اجل البقاء ، ترجمة :حسن صبري، مكتبة مدبولي الصغير،القاهرة،١٩٩٤ ، ص ٧٦

(٣١) معتز سلامة، الصين والولايات المتحدة: جوهر الخلاف، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٦ ، ١٩٩٦، ص ١٧٧

(٣٢) خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقات الامريكية الصينية، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٤، ص ١٤٢

(٣٣) رحايلي سعاد، مصدر سابق ذكره، ص ١٢٠

(٣٤) Amitav Acharya; From the Unipolar moment to a multiplex World ,Yale Global online,A publication of the MacMillan Center,3July 2014,p1

(٣٥) زيغنيو بريجنسكي، السياسة الخارجية الأمريكية : تحديات القيادة في القرن الحادي والعشرين، مجلة شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث التوثيق،العدد٧٨-٧٩، ١٩٩٩، ص ٩٢

(٣٦) سرمد عبد الستار أمين، نموذج القيادة الأمريكية للنظام العالمي الجديد : دراسة تحليلية، دراسات دولية، المجلد ١٠، العدد ٣٥، ٢٠٠٨، ص ١٠١

(٣٧) مفيد نجم، النظام الدولي الجديد، مجلة الفكر السياسي، العددان ٤ - ٥ ، ١٩٩٩، ص٢٠٨

(٣٨) إياد خازر المجالي، أثر ظاهرة الإرهاب في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الاوسط للفترة من ٢٠٠١م-٢٠١٤م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة،٢٠١٥،ص ص ٤٨-٤٩

(٣٩) جوزيف ناي وجون د دوناهيو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة: محمد الشريف الطرح، العبيكان، القاهرة ، ٢٠٠٢، ص ١٢٦

(٤٠) مليكة قادري، مفهوم الحرب العادلة السياسة الخارجية الأمريكية التدخل الأمريكي في العراق دراسة حالة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية ، جامعة الحاج الأخضر باتنة،٢٠٠٩،ص٩٣

(٤١)) عبدالله نفرس وعبد الله حميد الدين، السلوك الأمريكي بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وجهة نظر المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٨٦، ٢٠٠٢، ص ١٧

(٤٢) إياد خازر المجالي، مصدر سابق ذكره، ص ٥٠

(٤٣) عبد الخالق عبدالله، الولايات المتحدة معضلة الأمن في الخليج ،مجلة المستقبل العربي ، العدد٢٩٩، ٢٠٠٤ ،ص٢٧

(٤٤)فلاح مبارك بردان، مكانة الهيمنة في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٠، ص١٥٥

(٤٥) وليد خالد حسين، المتغير الاقتصادي والصراع الدولي، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٠، ص ٤٢

(٤٦) فاطمة محمد رضا ،الأبعاد الجيوستراتيجية للأمن القومي الاميركي بعد ٢٠٠١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٢، ص ٦١

(٤٧) بن الشيخ عصام، "الهيمنة" كهدف في السياسة الخارجية الأمريكية.. دراسة في أدبيات جوزيف ناي ،فرانسيس فوكوياما،زبيغنيو بريجنسكي أنموذجاً، دفاتر السياسة والقانون، العدد١٥ ،٢٠١٦، ص ٣٢

(٤٨) وجدان فالح حسن، آليات التفاعل بين الأقطاب المؤثرة في النظام الدولي دراسة مستقبلية، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٥،ص ٨١

(٤٩) فاطمة محمد رضا ،مصدر سابق ذكره، ص ص ٣٦-٤٠

(٥٠) وجدان فالح حسن، مصدر سابق ذكره، ص ٨١

(٥١) عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، الناشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ،٢٠١٤، ص٦٧

* بريتون وودز"يعد هذا النظام جزء من التعاون الاقتصادي لما بعد الحرب العالمية الثانية بين الحلفاء , إذ تم تأسيس المؤسسات المالية المعروفة وتم السيطرة عليها وتوجيها من قبل الولايات المتحدة

(٥٢) نوال عبد السادة كريم، مستقبل الدوري الأمريكي في النظام السياسي الدولي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٤،ص ص ٤٩-٥٠

(٥٣) محمد وائل عبد الرحمن، الأداء الاستراتيجي الأمريكي بعد العام ٢٠٠٨ إدارة باراك أوباما نموذجا، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٤،ص٤٣

(٥٤) اسعد عبد الوهاب و هاشم زامل، مصدر سابق ذكره، ص ٣١

(٥٥) ملخص أستراتيجية الأمن القومي الأمريكي (أكتوبر٢٠٢٢)، تاريخ النشر ٢٠٢٢/١٢/١٠، تاريخ الدخول٢٠٢٤/٢٧/٦، عبر الرابط الاتي

https://iiacss.org/ar/national-security-strategy-usa-2022/

(٥٦) الردع المتكامل: استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لمواجهة صراعات القوى الكبرى، مصدر سابق ذكره.

(٥٧) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل ، ط٢، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١١، ص ٤٦

(٥٨) Release of United States' International Cyberspace and Digital Policy Strategy,MAY 6, 2024,

https://www.state.gov/release-of-united-states-international-cyberspace-and-digital-%20policy-strategy/

(٥٩) وليد خالد حسين، مصدر سابق ذكره، ص ص ٤٠-٤١

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٣٤

(٦١) فلاح مبارك بردان، مصدر سابق ذكره، ص١٦٠

(٦٢) دنفر صفية، انعكست الأزمة الاوكرانية على العلاقات الروسية الغربية :٢٠١٣ -٢٠١٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر -بسكرة،٢٠١٩، ص٢٤

(٦٣) خديجة بردودي ، السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة الاوكرانية(٢٠٠٤-٢٠١٤)، رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة٨٠ماي ١٩٤٥قالمة،٢٠١٥،ص٣٩

(٦٤) جمال صندوق، البعد الطاقوي في الاستراتيجية روسية تجاه أوكرانيا ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،٢٠١٨،ص٢٧

(٦٥) موسى جعفر راضي ومسلم مهدي علي، الأبعاد الجيوبولتيكية للأزمة الاوكرانية وأثرها على مستقبل الصراع العالمي، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد٧، ٢٠٢٢ ، ص ١٣٩

(٦٦) بومنجل خالد و فارق مجيب الرحمن، مصدر سابق ذكره، ص ٨٤

(٦٧) زيد علي وآسيا سليم ، الأهمية السياسية لموقع أوكرانيا الجغرافي في الصراع الروسي الأمريكي وأثره على أنابيب النفط والغاز، مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٦، العدد٣, ٢٠١٩ ،ص٥

(٦٨) Naja Bentzen, Ukraine's Economy Challenges From Ailing to Failing? European Parliamentary, Research Service,No497,June 2015,p4.

(٦٩) ستار شدهان الزهيري ،الأزمة الاوكرانية الروسية:- بين الطموحات الروسية وتوجيهات أوكرانيا نحو أوروبا ،مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد ٣٥ ،٢٠١٩ ،ص ٢٣١

(٧٠) علي طالب لاحج، الدبلوماسية قصرية في العلاقات الاقتصادية الدولية" العقوبات الاقتصادية على روسيا في ظل أزمة أوكرانيا نموذجا "،رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين، ٢٠١٦ ،ص ٧٣

(٧١) دنفر صفية، مصدر سابق ذكره، ص٢٧

(٧٢) Melanie Badri,L Ukraine Entre Lunion Europeen et La Russia ,Rapport Scientifique,Institut detudes politiques de L yon,universite de L yon2,2007,p55

(٧٣) Stephen Larrabee,Peter A.Wilson and John Gordon,The Ukrainian Crisis and European Security: Implications for the United States and U.S.Army,RAND Corporation,2015,p3

(٧٤) موسى جعفر راضي ومسلم مهدي علي، مصدر سابق ذكره، ص ١٤١

(٧٥)محمد جاسم حسين، روسيا ولعبت الهيمنة على الطاقة (رؤية في الأدوار واستراتيجيات)، دار امجد للنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠١٩،ص ١٤٧

(٧٦) خديجة بردودي، مصدر سابق ذكره، ص٦٣

(٧٧) محمد جاسم حسين، مصدر سابق ذكره، ص ١٥١

(٧٨) محفوظ رسول، الأزمة الاوكرانية ورهانات امن الطاقة الروسية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان ،٢٠١٨ ، ص ٤٧

(٧٩) عباس فاضل عباس ،العلاقات بين روسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي لفترة (٢٠٠١- ٢٠١٥)، المركز الديمقراطي العربي،برلين، ٢٠١٩ ،ص ١٣٩

(٨٠) فاتح عويسي، تحولات السياسة الخارجية روسية تجاه أوكرانيا، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة٨٠ماي١٩٤٥قالمة،٢٠١٦،ص٥٢

(٨١) محمد جاسم حسين، مصدر سابق ذكره، ص ١٥٢

(٨٢) جمال صندوق، مصدر سابق ذكره، ص ص٣٣-٣٤

(٨٣) عباس فاضل عباس، مصدر سابق ذكره، ص ١٣٩

(٨٤)ستار شدهان الزهيري، مصدر سابق ذكره، ص ٢٢٨

(٨٥) مقداد محمد أحمد، أثر الأزمة الاوكرانية على العلاقات الأمريكية الروسية(٢٠١٣ -٢٠١٧)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية ، جامعة آل البيت ،٢٠١٩،ص٩٥

(٨٦) المصدر نفسة، ص٩٦

(٨٧) زيد علي وآسيا سليم، مصدر سابق ذكره، ص٣

(٨٨) إسراء جاسم حميد، المتغير الاقتصادي في العلاقات الأمريكية- الروسية بعد عام ٢٠٠٠ وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد، ٢٠١٦،ص ص ١٠٩-١١٠

(٨٩) جانيس ج.تيري، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ترجمة: حسان البستاني، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٦ ، ص ص ٢٧-٢٨

(٩٠) سرمد زكي الجادر ووائل محمد إسماعيل، الإدراك الأمريكي للعلاقات الأمنية مع روسيا الاتحادية الواقع والمستقبل، مجلة قضايا سياسية، المجلد ١٤، العدد١، ٢٠٠٨، ص ٤٣

(٩١) منار حامد الحمايده، أثر الأزمة الاوكرانية على العلاقات الأمريكية روسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا ،جامعة مؤتة، ٢٠١٥،ص٥٦

(٩٢) علي عدنان علي، مكانة أوكرانيا في المدركين الاستراتيجيين الأمريكي والروسي بعد العام ٢٠١٤ (دراسة مقارنة) ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٢٣، ص ٥٠

(٩٣) أحمد عبد الامير خضير ،العلاقات الروسية -الغربية وتطوراتها بعد أحداث أو أوكرانيا ٢٠١٤ ،مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ٥، العدد ٢، ٢٠١٦ ،ص٤٠

(٩٤) Stephen Larrabee,Peter A.Wilson and John Gordon,The Ukrainian Crisis and European Security: Implications for the United States and U.S.Army,RAND Corporation,2015,p17

(٩٥) عبد الله عبد الرحمن عقله، اثر الأزمة الاوكرانية على العلاقات الأمريكية الروسية(٢٠١٣-٢٠١٧)، رسالة ماجستير (غير منشورة) ،معهد بيت الحكمة، جامعة ال البيت،٢٠١٩،ص ٢٧

(٩٦) بشير نافع، الأزمة الاوكرانية تفجر الصراع على أوروبا من جديد، مركز الجزيرة للدراسات،٢٠١٤،ص٥

(٩٧) خديجة بردودي، مصدر سابق ذكره، ص ص ٥٣-٥٤

(٩٨) خالد عبد العظيم ، الصراع على النفوذ في الأوراسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٦١، ٢٠٠٥، ص ص ٢٦٧- ٢٧٠

(٩٩) وجدان فالح حسن ،مصدر سابق ذكره، ص ص ٢٥٠-٢٥١

(١٠٠) Michael Macfaul ,"what are Russian Foreign Policy Objectives:Testimony before the House Committee on International Relations ",Carnegie Endowment for International Peace (Washington),1may 1999

(١٠١)جاسم محمد طه، الدوافع الحسابات للحرب الروسية الاوكرانية دراسة في الأبعاد الجيوبوليتيكية و الجيوستراتيجية ، مجلة دراسات إقليمية، العدد ٥٨، ٢٠٢٣،ص ص ٧٣- ٧٤

(١٠٢) حميد نعمه عيدان جلود، دور المبادرات السلمية في إدارة العلاقات الدولية روسيا الاتحادية أنموذجا، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥ ، ص ص ١١٦-١١٧

(١٠٣) عبد الله عبد الرحمن عقله، مصدر سابق ذكره، ص ٩٧

(١٠٤) أحمد جلال محمود، السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، المجلد١٧،العدد ١٦، ٢٠٢٢،ص ٤٢١

(١٠٥) خديجة بردودي ، مصدر سابق ذكره، ص٧٥

(١٠٦) عبد الله عبد الرحمن عقله، مصدر سابق ذكره، ص ٣٣

(١٠٧) بومنجل خالد وفاروق مجيد الرحمن، مصدر سابق ذكره، ص ٨١

(١٠٨) ميادة علي حيدر، أوكرانيا في الإدراك الروسي الأمريكي الأوروبي دراسة في الأزمة الاوكرانية ٢٠١٤ ٢٠١٨ ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، العدد ٦٠، ٢٠٢٠،ص ١٢٣

(١٠٩) مولود بلقاسمي، الثابت والغير في السياسة الخارجية روسية دراسة في الأزمة سورية والأزمة وأوكرانيا :توظيف نموذج تعديل المسار في سياسة الخارجية ل تشارلز هيرمان، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد ٩، ٢٠١٧ ،ص ١٢٢

(١١٠) إبراهيم يوسف عبيد، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة تطبيقية على حالتي الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ والحرب الروسية على أوكرانيا ٢٠٢٢، مجلة الدراسات إقليمية ، العدد ٥٧، ٢٠٢٣،ص ١٧٧

(١١١) محمد مطاوع، تفسير السياسات الأمريكية -الأوروبية وروسيا تجاه الأزمة الاوكرانية: إدراكات مختلفة، ومصالح متعارضة و متشابكة، و سيناريوهات مستقبلية ،سياسات عربية،العدد ١٣، ٢٠١٥،ص١٧

(١١٢) عباس عقيلة، تداعيات الأزمة الاوكرانية على الأمن الأورو أطلنطي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد ٧، ٢٠١٧، ص ٣٠٥

(١١٣) صالح رعد قاسم، الحدث السياسي العالمي: تحليل الأزمة الاوكرانية بعدسات جيو -ستراتيجية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٥، ٢٠١٤،ص ٢٧٢

قائمة المصادر

المصادر العربية

١- حسين حافظ وهيب، المرتكزات الأساسية للاستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية ، جامعة بغداد، العدد ٦٤-٦٥، ٢٠١٦.

٢- أسعد عبد الوهاب وهاشم زامل، فكرة الهيمنة الأمريكية عند جوزيف ناي وبر يجنسكي، مجلة تكريت العلوم السياسية، المجلد٣، العدد١٠، ٢٠١٧.

٣-جون ميرشايمر ،مأساة سياسة القوى العظمى ترجمة: مصطفى محمد قاسم ،النشر العلمي و المطابع جامعة الملك سعود،الرياض،٢٠١٢.

٤- خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن ، ٢٠١٠.

٥- زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار ...السيطرة على العالم ام قيادة العالم ، دار الكتاب العربي، بيروت،٢٠٠٤.

٦- رانيا محمد محجازي، دور الاستراتيجية الأمريكية في عسكرة النظام العالمي والهيمنة على اقتصاديات البلدان النامية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد ٤٠،العدد٦، ٢٠١٨.

٧- شيماء عادل وعلي طارق، أثر التحالفات الدولية في استقرار الأمن الدولي، مجلة حمورابي، العدد١٩-٢٠، ٢٠١٦.

٨- شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الامريكية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١م، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٠٩.

٩- بردويل شوقي عبد المجيد ، التحالفات في العلاقات الدولية وأثره على الأمن القومي، مجلة جامعة البطانة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ،العدد ٢١، ٢٠٢٢.

١٠- إيهاب كريم محمد، دبلوماسية التحالفات ودورها في توازنات منطقة الشرق الأوسط بعد٢٠١١، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ،٢٠٢٠.

١١- نور الدين حشود، الاستراتيجية الأمريكية بين الثابت والمتغير: قراءة في الأهداف والوسائل، دفاتر السياسة و القانون، المجلد ١٤، العدد٣، ٢٠٢٢.

١٢- أناتولي أوتكين ، الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين ، ترجمة: أنور محمد إبراهيم ومحمد نصر الدين الجبالي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣ .

١٣- وليد شميط ، إمبراطورية المحافظين الجدد-التظليل الإعلامي وحرب العراق، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٥.

١٤- الردع المتكامل: استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لمواجهة صراعات القوى الكبرى، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تاريخ النشر : العدد ١٦٦٧، ١٤ أكتوبر٢٠٢٢، تاريخ الدخول : ٢٠٢٤/٦/٢٢، عبر الرابط الاتي

https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7704

١٥- شفيق المصري، النظام الدولي الجديد، دار العلم ، بيروت، ١٩٩٢ .

١٦- رضوان راضي العبد الله، الأبعاد السياسية للتطور في النظام الدولي، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان ،١٩٩٤.

١٧- جاسجيت سينج ، التسلح النووي والأمن الإقليمي من منظور هندي في توازن القوى في جنوب آسيا ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠١.

١٨- رحايلي سعاد، الصعود الاستراتيجي الروسي- الصيني وتأثيرها على بنية النظام الدولي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة ٠٨ماي ١٩٤٥-قالمة،٢٠١٩.

١٩- محمد سعد أبو عامود، نحو نظام دولي متعدد الأقطاب: العلاقات الأمريكية الصينية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ١٤٥.

٢٠- نزار عبد المعطي زيدان، العلاقات الأمريكية – الصينية اوجه التقارب واوجه التباعد، مجلة سياسة دولية، عدد ١٣٢ ، ١٩٩٨ .

٢١- هنري كيسنجر، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا ، ترجمة: مالك فاضل البديري، الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان ،١٩٩٥.

٢٢- جيفري جيرتون، السلام البارد امريكا واليابان والمانيا والنضال من اجل البقاء ، ترجمة :حسن صبري، مكتبة مدبولي الصغير،القاهرة،١٩٩٤ .

٢٣- معتز سلامة، الصين والولايات المتحدة: جوهر الخلاف، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٦ ، ١٩٩٦.

٢٤- خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقات الامريكية الصينية، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٤.

٢٥- زيغنيو بريجنسكي، السياسة الخارجية الأمريكية : تحديات القيادة في القرن الحادي والعشرين، مجلة شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث التوثيق،العدد٧٨-٧٩، ١٩٩٩.

٢٦-سرمد عبد الستار أمين، نموذج القيادة الأمريكية للنظام العالمي الجديد : دراسة تحليلية، دراسات دولية، المجلد ١٠، العدد ٣٥، ٢٠٠٨.

٢٧- مفيد نجم، النظام الدولي الجديد، مجلة الفكر السياسي، العددان ٤ - ٥ ، ١٩٩٩.

٢٨- إياد خازر المجالي، أثر ظاهرة الإرهاب في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الاوسط للفترة من ٢٠٠١م-٢٠١٤م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة،٢٠١٥.

٢٩- جوزيف ناي وجون د دوناهيو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة: محمد الشريف الطرح، العبيكان، القاهرة ، ٢٠٠٢.

٣٠- مليكة قادري، مفهوم الحرب العادلة السياسة الخارجية الأمريكية التدخل الأمريكي في العراق دراسة حالة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية ، جامعة الحاج الأخضر باتنة،٢٠٠٩.

٣١- عبدالله نفرس وعبد الله حميد الدين، السلوك الأمريكي بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وجهة نظر المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٨٦، ٢٠٠٢.

٣٢- عبد الخالق عبدالله، الولايات المتحدة معضلة الأمن في الخليج ،مجلة المستقبل العربي ، العدد٢٩٩، ٢٠٠٤.

٣٣- فلاح مبارك بردان، مكانة الهيمنة في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٠.

٣٤- وليد خالد حسين، المتغير الاقتصادي والصراع الدولي، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٠.

٣٥- فاطمة محمد رضا ،الأبعاد الجيوستراتيجية للأمن القومي الاميركي بعد ٢٠٠١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٢.

٣٦- بن الشيخ عصام، "الهيمنة" كهدف في السياسة الخارجية الأمريكية.. دراسة في أدبيات جوزيف ناي ،فرانسيس فوكوياما،زبيغينيو بريجنسكي أنموذجاً، دفاتر السياسة والقانون، العدد١٥ ،٢٠١٦.

٣٧- وجدان فالح حسن، آليات التفاعل بين الأقطاب المؤثرة في النظام الدولي دراسة مستقبلية، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٥.

٣٨- عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، الناشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ،٢٠١٤.

٣٩- نوال عبد السادة كريم، مستقبل الدوري الأمريكي في النظام السياسي الدولي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٤.

٤٠- محمد وائل عبد الرحمن، الأداء الاستراتيجي الأمريكي بعد العام ٢٠٠٨ إدارة باراك أوباما نموذجا، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٤.

٤١- ملخص أستراتيجية الأمن القومي الأمريكي (أكتوبر٢٠٢٢)، تاريخ النشر ٢٠٢٢/١٢/١٠، تاريخ الدخول٢٠٢٤/٢٧/٦، عبر الرابط الاتي

https://iiacss.org/ar/national-security-strategy-usa-2022/

٤٢- أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل ، ط٢، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١١.

٤٣- دنفر صفية، انعكست الأزمة الاوكرانية على العلاقات الروسية الغربية :٢٠١٣ -٢٠١٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر -بسكرة،٢٠١٩.

٤٤- خديجة بردودي ، السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة الاوكرانية(٢٠٠٤-٢٠١٤)، رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة٨٠ماي ١٩٤٥قالمة،٢٠١٥.

٤٥- جمال صندوق، البعد الطاقوي في الاستراتيجية روسية تجاه أوكرانيا ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،٢٠١٨.

٤٦- موسى جعفر راضي ومسلم مهدي علي، الأبعاد الجيوبولتيكية للأزمة الاوكرانية وأثرها على مستقبل الصراع العالمي، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد٧، ٢٠٢٢ .

٤٧- زيد علي وآسيا سليم ، الأهمية السياسية لموقع أوكرانيا الجغرافي في الصراع الروسي الأمريكي وأثره على أنابيب النفط والغاز، مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٦، العدد٣, ٢٠١٩ .

٤٨- ستار شدهان الزهيري ،الأزمة الاوكرانية الروسية:- بين الطموحات الروسية وتوجيهات أوكرانيا نحو أوروبا ،مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد ٣٥ ،٢٠١٩ .

٤٩-علي طالب لاحج، الدبلوماسية قصرية في العلاقات الاقتصادية الدولية" العقوبات الاقتصادية على روسيا في ظل أزمة أوكرانيا نموذجا "،رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين، ٢٠١٦ .

٥٠- محمد جاسم حسين، روسيا ولعبت الهيمنة على الطاقة (رؤية في الأدوار واستراتيجيات)، دار امجد للنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠١٩.

٥١- محفوظ رسول، الأزمة الاوكرانية ورهانات امن الطاقة الروسية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان ،٢٠١٨ .

٥٢- عباس فاضل عباس ،العلاقات بين روسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي لفترة (٢٠٠١- ٢٠١٥)، المركز الديمقراطي العربي،برلين، ٢٠١٩ .

٥٣- فاتح عويسي، تحولات السياسة الخارجية روسية تجاه أوكرانيا، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة٨٠ماي١٩٤٥قالمة،٢٠١٦.

٥٤-مقداد محمد أحمد، أثر الأزمة الاوكرانية على العلاقات الأمريكية الروسية(٢٠١٣ -٢٠١٧)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية ، جامعة آل البيت ،٢٠١٩.

٥٥- إسراء جاسم حميد، المتغير الاقتصادي في العلاقات الأمريكية- الروسية بعد عام ٢٠٠٠ وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد، ٢٠١٦.

٥٦-جانيس ج.تيري، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ترجمة: حسان البستاني، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٦ .

٥٧- سرمد زكي الجادر ووائل محمد إسماعيل، الإدراك الأمريكي للعلاقات الأمنية مع روسيا الاتحادية الواقع والمستقبل، مجلة قضايا سياسية، المجلد ١٤، العدد١، ٢٠٠٨.

٥٨- منار حامد الحمايده، أثر الأزمة الاوكرانية على العلاقات الأمريكية روسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا ،جامعة مؤتة، ٢٠١٥.

٥٩- علي عدنان علي، مكانة أوكرانيا في المدركين الاستراتيجيين الأمريكي والروسي بعد العام ٢٠١٤ (دراسة مقارنة) ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٢٣.

٦٠- أحمد عبد الامير خضير ،العلاقات الروسية -الغربية وتطوراتها بعد أحداث أو أوكرانيا ٢٠١٤ ،مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ٥، العدد ٢، ٢٠١٦ .

٦١- عبد الله عبد الرحمن عقله، اثر الأزمة الاوكرانية على العلاقات الأمريكية الروسية(٢٠١٣-٢٠١٧)، رسالة ماجستير (غير منشورة) ،معهد بيت الحكمة، جامعة ال البيت،٢٠١٩.

٦٢- بشير نافع، الأزمة الاوكرانية تفجر الصراع على أوروبا من جديد، مركز الجزيرة للدراسات،٢٠١٤.

٦٣- خالد عبد العظيم ، الصراع على النفوذ في الأوراسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٦١، ٢٠٠٥.

٦٤- جاسم محمد طه، الدوافع الحسابات للحرب الروسية الاوكرانية دراسة في الأبعاد الجيوبوليتيكية و الجيوستراتيجية ، مجلة دراسات إقليمية، العدد ٥٨، ٢٠٢٣.

٦٥-حميد نعمه عيدان جلود، دور المبادرات السلمية في إدارة العلاقات الدولية روسيا الاتحادية أنموذجا، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥ .

٦٦- أحمد جلال محمود، السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، المجلد١٧،العدد ١٦، ٢٠٢٢.

٦٧- ميادة علي حيدر، أوكرانيا في الإدراك الروسي الأمريكي الأوروبي دراسة في الأزمة الاوكرانية ٢٠١٤ ٢٠١٨ ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، العدد ٦٠، ٢٠٢٠.

٦٨- مولود بلقاسمي، الثابت والغير في السياسة الخارجية روسية دراسة في الأزمة سورية والأزمة وأوكرانيا :توظيف نموذج تعديل المسار في سياسة الخارجية ل تشارلز هيرمان، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد ٩، ٢٠١٧ .

٦٩- إبراهيم يوسف عبيد، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة تطبيقية على حالتي الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ والحرب الروسية على أوكرانيا ٢٠٢٢، مجلة الدراسات إقليمية ، العدد ٥٧، ٢٠٢٣.

٧٠- محمد مطاوع، تفسير السياسات الأمريكية -الأوروبية وروسيا تجاه الأزمة الاوكرانية: إدراكات مختلفة، ومصالح متعارضة و متشابكة، و سيناريوهات مستقبلية ،سياسات عربية،العدد ١٣، ٢٠١٥.

٧١- عباس عقيلة، تداعيات الأزمة الاوكرانية على الأمن الأورو أطلنطي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد ٧، ٢٠١٧.

٧٢- صالح رعد قاسم، الحدث السياسي العالمي: تحليل الأزمة الاوكرانية بعدسات جيو -ستراتيجية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٥، ٢٠١٤.

المصادر الانكليزية

1-Edick Cole, "Relics of Colonialism: Overseas Territories Across the Globe"

Harvard International Review. 37 (1), 2015.

2-Amitav Acharya; From the Unipolar moment to a multiplex World ,Yale Global online,A publication of the MacMillan Center,3July 2014.

3- Release of United States' International Cyberspace and Digital Policy Strategy,MAY 6, 2024,

https://www.state.gov/release-of-united-states-international-cyberspace-and-digital-%20policy-strategy/

4-Michael Macfaul ,"what are Russian Foreign Policy Objectives:Testimony before the House Committee on International Relations ",Carnegie Endowment for International Peace (Washington),1may 1999

5-Stephen Larrabee,Peter A.Wilson and John Gordon,The Ukrainian Crisis and European Security: Implications for the United States and U.S.Army,RAND Corporation,2015.

6-Naja Bentzen, Ukraine's Economy Challenges From Ailing to Failing? European Parliamentary, Research Service,No497,June 2015.

7-Melanie Badri,L Ukraine Entre Lunion Europeen et La Russia ,Rapport Scientifique,Institut detudes politiques de L yon,universite de L yon2,2007.

8-Stephen Larrabee,Peter A.Wilson and John Gordon,The Ukrainian Crisis and European Security: Implications for the United States and U.S.Army,RAND Corporation,2015.